المتقدم ذكره وشرائطه اي شرائط الايمان المحققة لجزيه الاول بناء
على الثاني الذي جرى عليه اذهي تفصيل لما فيه من الاجمال باعتبار متعلقه
المجمل خمسة وعشرون شرطا احدها ان تعتقد بتا الخطاب فيه وفيما
بعده ان الله موجود فقد ورد به الشرع لقوله تعالى لموسى عليه الصلاة
والسلام انني انا الله ودل عليه الدليل العقلي لان المعدوم لا يصح
اي لا يجوز ان يصدر منه فعل ولا ارادة ولا غيرهما من علم وغيره من
صفات الموجود فلو كان معدوما لم يجز ان يصدر منه شيء من ذلك لكن
الفعل صادر منه اذ هو الحدث للعالم كما سيأتي وكذا ما في ذلك
صادر منه بمعنى انه قايم به لما سيأتي فلم يكن معدوما واذا لم يكن معدوما
كان موجودا وهو المدعى ولان العدم نقص والله منزه عنه لما فانه
للالوهية ثانيها ان تعتقد انه تعالى واحد في الوهيته تعالى لا شريك له
فيها فهو صفة كاشفة فقد ورد بعدمه وجوده الشرع لقوله تعالى
محتجا على ذلك لو كان فيهما الهة الا الله اي غير الله معه لفسدتا
اي خرجا عن هذا النظام المشاهد لتنهما لم يفسدا فلم يكن فيهما
غير الله معه وذلك هو نفي وجود الشريك المدعى فان قلت هذه
الملازمة ممنوعة اذ يجوز الاتفاق على عدم الفساد قلت
بعد ذلك عقلا وليست الملازمة عقلية وانما هي عادية اذ العادة
المستمرة التي لم يعهد قط اختلافها في ملكين بمدينة واحدة عدم الاقامة
على موافقة كل للاخر في كل جليل وحقير بل تابي كل ويطلب الانفراد بالملك
والتفرد فتكليف بالالهين الموصوف كل منهما باقصى غايات التكبر فان قلت
فالحجة على هذا مفيدة للظن لا للعلم قلت ممنوع بل هي مفيدة للعلم

وعدم

وعدم استحالة النقيض عقلا لا يخرجه عن كونه علما اذ ليس الوجوب في مفهوم
استحالة النقيض بل بمعنى الجزم عن وجب وهو موجود في ذلك ودل على
عدم جوازه الاخص من عدم وجوده الدليل العقلي لانه لو كان معه اله
غيره لما استقام الخلق والامر اي الشان اي لو جاز ذلك لجاز ان لا يستقيم
ما ذكر لاحدهما فيكون مقهورا اذ قد يريد احدهما ايجاد شيء ويريد الاخر
نفيه اي نفي ذلك الشيء بارادة ايجاد ضده الذي لا ضد له غيره كحركة زيد
وسكونه ولا بد من وقوع احدهما لاستحالة وقوعهما وعدم وقوعهما وحينئذ
فلا بد ان يكون احدهما مقهورا اللاخر بمنعه من مراده والمقهور بمنعه
من مراده لا يكون خالقا له ولا عالما لمن منعه منه فيه واذا انتفى
ذلك فلا يكون الها لان خلق كل شيء والغلبة على كل احد لازمان للالهية
وانتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم وهذا خلف ولو قال والمقهور
لا يكون الها لكفاه ثالثها ان تعتقد انه تعالى لا يشبه اي لا يماثل غيره
ولا يماثله غيره فقد ورد بذلك الشرع لقوله تعالى ليس كمثله شيء اذ
المراد بلغة المشهور ليس مثله شيء واذا لم يكن مثله شيء فليس مثل
شيء ودل عليه الدليل العقلي لان المتماثلين يجوز على احدهما ما يجوز
على الاخر اي يجب ان يجري على احدهما جميع ما يجري على الاخر وينتفي عنه
جميع ما ينتفي عن الاخر فلو شابه اي ماثل غيره والواقع انه جرى على
احدوث وصفات النقص اي باقيها فهو جملة معترضة بين الشرط
وجوابه وهو لجرى عليه ذلك ايضا كما جرى على غيره لتحقق المماثلة
واذا اجري ذلك عليه فلا يكون الها اذ الاله منزه عن صفات النقص
كما مر ولو ماثله غيره لانتفى عنه الحدوث وباقي صفات النقص فيكون